**مداخلة بعنوان:**

# محاولة لتحليل وضعية علم الاجتماع في الوطن العربي

**الأستاذ:حنطابلي يوسف**

**"جامعة بليدة"**

ننطلق في هذه المحاولة من افتراض عام وهو أنه إذا كانت الأزمة الاجتماعية التي عرفتها أوروبا في القرن 19 بمثابة متغير ثقيل أثر في مسعى بروز أو نشأة علم الاجتماع، فيمكن القول إن الأزمة الاجتماعية التي عرفها العالم الغربي في الثلث الأخير من هذا القرن، ستعمل على تأزم علم الاجتماع.

لقد أصبح الخطاب حول أزمة علم الاجتماع يمثل أحد المميزات الأساسية في التحاليل السوسيولوجية، خاصة منذ سبعينات هذا القرن.

وتبقى الأسئلة مطروحة لمعرفة خصائص ومميزات هذه الأزمة (أزمة علم الاجتماع) ودوافع ومبررات بروزها أو بروز الخطاب حولها، في هذه المرحلة بالذات، بعدما عرف علم الاجتماع مرحلة التفاؤل والمصير المشع، إن جاز القول، من خلال مسعى وسير تطوره والجهد الذي بذل من طرف مؤسسي هذا العلم للحث على إرساء دعائمه الإبستيمولوجية والمؤسساتية ومحاولة إضفاء الشرعية المعرفية عليه التي ستفتح بدورها الطريق أمام التتويج الاجتماعي لعلم الاجتماع.

يمكننا القول إن علم الاجتماع عرف منذ نشأته إلى يومنا هذا مرحلتين تاريخيتين في مشواره؛ الأولى يمكننا وصفها بأنها مرحلة النشوة، مرحلة لهفة وحماس الولادة، رغم أن هذه الولادة (كسائر الولادات) لم تكن بالأمر الهين بتاتا، فكان على علم الاجتماع أن ينمو في بيئة أقل ما يمكن القول عنها إنها لم تكن ملائمة في حين يمكن وصف الثانية بأنها مرحلة زوال الوهم بالنسبة إلى علم الاجتماع ودخوله حلقة ودائرة الأزمة انطلاقا من مرحلة تاريخية محددة.

إذا، ما هي مميزات وخصائص أزمة علم الاجتماع؟ وما هي الحيثيات الكامنة وراء هذه الأزمة؟ وما هي المستويات الأساسية التي ستبرزها هذه الأزمة؟ ولماذا تتحرر ديناميكية هذه الأزمة والخطاب المهيكل لها خلال فترة تاريخية معينة؟

أسئلة عامة تشكل لب هذه المحاولة وستكون بمثابة خيوط هادية تسمح لنا بتفكيك (تحليل) العناصر المكونة لأزمة علم الاجتماع من خلال البحث عن تسلسلها المنطقي، من خلال محاولة معرفة العلاقة بين ظهور علم الاجتماع والأزمة الاجتماعية التي عرفتها أوروبا في القرن التاسع عشر، أو كيف ساهمت الأزمة الاجتماعية في أوروبا في القرن التاسع عشر في بلورة ونشأة الفرع المعرفي الجديد السوسيولوجيا.

## 1: من الأزمة الاجتماعية إلى المسألة الاجتماعية أو تأسيس علم الاجتماع

إن الوعي الإبستيمي الكونتي بضرورة قيام علم بالمجتمع، والذي كان من شأنه السماح برفع الفوضى الأخلاقية والعقلية التي حلت بالمجتمعات الأوروبية وعلى رأسها المجتمع الفرنسي، من خلال مساهمة – وهذا هو الدور الذي وجد من أجله – هذا العلم (علم الاجتماع) في إعادة تنظيم أخلاقي شامل للمجتمع، لم يثمر

مؤسساتيا وأكاديميا، فكان لا بد من انتظار مجيء دوركايم لعودة "النشاط" لهذا الفرع تحت تأثير ما سمي "بالمسألة الاجتماعية". ما معنى المسألة الاجتماعية وكيف أثرت في مسعى تأسيس علم الاجتماع؟

لا شك في أن نشأة علم الاجتماع، هي حدث فكري ميز المجتمعات الغربية في القرن الماضي، ويمكن أن نكون أكثر دقة، بقولنا إن الانطلاقة الفعلية، أي تأسيس هذا العلم، تمت في الربع الأخير من القرن الماضي. لقد عرف هذا القرن، تحولات عميقة مست المجتمعات الغربية؛ تحولات مست مختلف البنى الاجتماعية، على الصعيد السياسي سنحضر إلى انتصار وتتويج طبقة جديدة وهي الطبقة البورجوازية على حساب ما كان يسمى بالنظام القديم. أما من الناحية الاقتصادية فقد برز تصور جديد للعلاقات الاقتصادية، متمثل في تأكيد سيطرة نموذج الإنتاجي الرأسمالي، الذي كانت تحمل رايته البورجوازية.

إذن يمكن القول إن « التتويج المؤسساتي لعلم الاجتماع في أوروبا هو حديث العهد فكان متزامنا مع تأكيد هيمنة نمط الإنتاج الرأسمالي وانتقال هذا الأخير إلى آخر وأقصى مستواه، وهو الإمبريالية...فتأسيس علم الاجتماع يتوافق مع مرحلة ما بعد الثورة البورجوازية، حيث كان على البورجوازية – التي أصبحت الطبقة المسيطرة–، ومن أجل الحفاظ على سلطتها أن تدخل المعركة على جبهتين: مع اليمين المتطرف المتمثل في خطر عودة النظام الملكي، ومع الطبقة العمالية التي كانت تناضل من أجل ثماني ساعات عمل يوميا. »[1]

هذين المستويين، (يضاف إليهما مستوى آخر خاصة بالنسبة إلى دوركايم، متعلق بهزيمة فرنسا أمام ألمانيا)، أديا إلى طرح قضية هامة على بساط المجتمعات الأوروبية متمثلة فيما عرف بالمسألة الاجتماعية. بصيغة أخرى، فإن مجمل التحولات العميقة التي عرفتها أوروبا في القرن الماضي، أفرزت "مشاكل" اجتماعية دفعت إلى ضرورة التكفل بها ومحاولة إيجاد حلول لها، لأن غياب ذلك قد يؤدي إلى نوع من إعادة النظر في هذه "المكتسبات" المحققة.

في هذا المستوى يجد علم الاجتماع أمامه فرصة تاريخية ليبعث من جديد بعد مرحلة "السبات" التي عرفها منذ الإعلان عن نشأته – من طرف كونت –، حيث كان هم علماء الاجتماع في هذه المرحلة وعلى رأسهم إميل دوركايم هو إيجاد حلول عملية لجملة "المشاكل" التي كانت تعبر المجتمع؛ ألم يكن يرى دوركايم أن " علم الاجتماع لا يستحق خمس دقائق معاناة، إن كان إلا تخميني" ؟

فانتعاش علم الاجتماع في الربع الأخير من القرن الماضي، مرده إلى إرادة إيجاد الحلول العملية والفعلية، لما عرف بالمسألة الاجتماعية وما كانت تطرحه من مشاكل.

أما عن مؤشرات هذه المسألة الاجتماعية فقد أفرزتها ديناميكية جملة الوقائع الاجتماعية التي شهدتها الوضعية السياسية والعسكرية (حالة فرنسا خاصة) والاقتصادية. فبالانتصار السياسي والصناعي للبورجوازية نحضر إلى إعادة تشكيل جديد لبنية المجتمعات الأوروبية، حيث تفرض معرفتها إدراك أن « المسألة الاجتماعية – كما طرحت على البورجوازية في سياق نهاية القرن التاسع عشر – كانت ذات خاصيتين: الأولى متعلقة بطابعها الاقتصادي الذي انعكس على ضرورة التحكم النظري، حتى يتسنى التحكم الأحسن في الأمور على

المستوى العملي، في آثار النمو الاقتصادي، في تعقد دواليب الاقتصاد الذي هو في توسع تام، في الميكانيزمات المعقدة للسوق...أما الثانية، فهي تكمن في غياب الطابع السياسي. إذ يتعلق الأمر بتدعيم النظام الاجتماعي البورجوازي الذي كان يقتضي تصفية أنصار إعادة النظام الإقطاعي، خاصة وأن هؤلاء كانوا ما يزالون يراقبون جزئيا جهاز السيطرة السياسية، التعليم والكنيسة...كل هذا كان يعرقل بشدة تدعيم الهيمنة الإيديولوجية للبورجوازية، هذا الخطر الأول، أما الخطر الثاني، الذي هو أكثر قوة، والذي كان يهدد النظام البورجوازي في أسسه، يجد تعبيره في الصعود المذهل للحركة العمالية وفي تدعيم التقارب بين هذه الحركة والاشتراكية العلمية. »[2] هذا هو الإطار العام الذي هيكل ما سمي بالمسألة الاجتماعية.

أما عن بعض مؤشرات هذه المسألة الاجتماعية، فيمكن الإشارة إلى المظاهر التي أصبحت تمثل السمة البارزة في الحياة الاجتماعية لأوروبا، لقد كان لظهور المجموعات البروليتارية الحضرية، ونمو أشكال الوعي الصناعي وما يلحقه من وعي مطلبي ونضالي، بالإضافة إلى حالات التدهور المعيشي المميز للواقع الاجتماعي الناجم عن إعادة الهيكلة السياسية والاقتصادية التي كانت أوروبا موضوعا لها، تجعل ضرورة التفكير في إيجاد حلول عملية الهدف منها الحفاظ على الاستقرار المكتسب من طرف البورجوازية الصاعدة، الذي لا بد من الإشارة، إلى أنه لم يكن (الاستقرار) قد تحقق بصفة كاملة لا رجعة فيها « على كل حال، فإن التدهور السريع لظروف المعيشية للطبقات العمالية الخاضعة لاستغلال وحشي، جلب اهتمام ليس فقط الجمعيات الخيرية، التي كان همها البحث عن "سلم اجتماعي"، والحركات الاشتراكية التي كانت ترى في ذلك حجة عدم إنسانية هذا النظام*، ولكن أيضا الهيئات الحكومية ذاتها المنشغلة بمخاطر الاضطرابات التي قد يخلقها هؤلاء، فيضاف إلى هؤلاء مجموعة تمثل الرأسمالية الليبرالية، التي كانت واعية بضرورة تنظيم سياسي قصد تجنب انخفاض في مردودية قوة العمل. »[3]

لا بد من الإشارة إلى أن هاجس الاضطرابات كان حاضرا جدا، خاصة ما عرف من بعد بـ" Commune de paris" لقد دفع هذا الواقع المفعم بالمشاكل الاجتماعية، التي حررتها ديناميكية التغيرات الجديدة والجذرية التي مست أوروبا خاصة في أواخر القرن الماضي والتي جعلت ما سمي بالمسألة الاجتماعية عنصرا أساسيا في بنية الوعي الاجتماعي، إلى ضرورة تبني المسألة الاجتماعية ومحاولة إيجاد حلول عملية للمؤشرات الواقعية التي كانت تطرحها هذه الأخيرة :« انطلقت بحوث اجتماعية عديدة، وهذا دائما في إطار عملي، في الضفة الأخرى للمانش وقد توصلت في نهاية القرن التاسع عشر إلى المحاولات الواسعة حول الفقر في فرنسا، طلبت أكاديمية العلوم الأخلاقية مجموعة من البحوث الميدانية حول وضعية الطبقات الكادحة»[4] في هذا الإطار تأتي كل من بحوث فيلرمي Villermé (1782-1863)، وخاصة مونوغرفيات لوبلاي Leplay (1806-1882) التي قام بها على نطاق الساحة الأوروبية.

إذن، نستطيع القول إن إرادة إيجاد حلول عملية لجملة المشاكل الموضوعية، بالإضافة إلى البحث عن" أسلحة" نظرية تدعيمية، من طرف البورجوازية لبسط هيمنتها ونفوذها والتخلص من كل محاولات إعادة

النظر العملي أو النظري في هذه الهيمنة للبورجوازية كل هذا زاد من حدة ما عرف بالمسألة الاجتماعية، ودفع إلى ضرورة إيجاد حلولا عملية وخطابا نظريا يسمحان للبورجوازية الصاعدة بتثبيت وترسيخ سيطرتها نهائيا: « باختصار، فإن التقدم السريع للإنتاج الصناعي؛ تطور المكننة وزيادة الإنتاج على مستوى أوسع، كان لها أثر في جلب الاهتمام حول قضية " المسألة الاجتماعية " وحول ضرورة ترقية علم اجتماعي يكون قادرا على القيام بتحليل الواقع عن طريق استعمال منهج علمي على غرار علوم الطبيعة. » (5)

هكذا تفتح المسألة الاجتماعية الباب " واسعا"* أمام علم الاجتماع، الذي يدرك الفاعلين فيه الدور التاريخي الذي لا بد على علم الاجتماع القيام به من أجل إيجاد الحلول لما طرحته المسألة الاجتماعية. فعلى سبيل المثال فقط نجد إميل دوركايم، الذي يعرف معه علم الاجتماع أول محاولة منتظمة في تحديد الأسس الإبستيمولوجية لهذا العلم وبالتالي إعطائه مكانة بتحديد موضوعه ومنهج دراسته، متأثرا بالحضور القوي لهذه المسألة الاجتماعية في وعيه، وبجملة ما كان يجري تحت أنظاره، لإيجاد حلول عملية – حتى وإن تطلب ذلك ردحا من الزمن والدليل على ذلك اهتمام دوركايم بالمدرسة أو بالمؤسسات التربوية بصفة عامة، التي كان يعول عليها كثيرا في نشر التعاليم الجديدة المرتكزة أساسا على الأخلاق اللائيكية، التي ستتشبع بها الأجيال في المستقبل أو على الأقل المساهمة في ذلك– لجملة "المشاكل" التي عايشها في ظل الجمهورية الثالثة، إذ أنه لم يخف إطلاقا التزامه العملي: « لو نفصل، بعناية كبيرة، المسائل النظرية عن المسائل العملية، هذا لا يعني أننا نهمل هذه الأخيرة، بل، بالعكس، حتى نكون في حالة تسمح بحلها بصفة أحسن. » (6)

تبرز هنا أهمية طرح المسألة الاجتماعية ووعي دوركايم بها باعتبارها منشط ومساعد أساسي لضرورة وجود علم الاجتماع، كعلم من شأنه السماح بخلق أخلاق وأشكال وعي جديدة هدفها الأول تجاوز مجمل العقبات التي ولدتها التغيرات الجديدة السياسية (صعود الجمهورية الثالثة)، الاقتصادية ( صعود البورجوازية وتكريسها كطبقة مسيطرة على الواقع الاجتماعي، بالإضافة إلى بروز الحركة العمالية)، الاجتماعية (المسألة الاجتماعية بجملة "المشاكل الاجتماعية").

يحاول دوركايم في هذا السياق، كذلك تغيير الدور الكلاسيكي للمؤسسة الجامعية من خلال دعوته إلى فرض دور آخر للجامعة، متمثل في توجيه الوعي (conscience)، وعدم الاكتفاء بتوجيه العقول " Esprits"، حيث يرى أن الفكرة السائدة آنذاك حيث لم يوافق اقتصار دور الجامعة على وظيفة التعليم، دون الاهتمام بتربية الطلبة، حيث تعتبر فكرة تجاوزتها حالة الواقع الاجتماعي الجديد « إننا نعتقد أنه حان الأوان لتتخلى الجامعة عن هذه العزلة. إذ من مصلحة البلاد أن توسع في مجال تأثيرها، ومن جهة أخرى، لا تستطيع الجامعات التعبير عن الشعور بأهميتها إلا إذا توقفت عن الانغلاق عن ذاتها والاحتكاك أكثر بالحياة العمومية.»(7) هذا الاحتكاك بالحياة العمومية والخروج من الانغلاق عن الذات، يريد به دوركايم "خلق" وعي أخلاقي جديد أمام الواقع الاجتماعي السائد المثقل والمحمل بالمسألة الاجتماعية، هذا الدور يوكله دوركايم إلى

علم الاجتماع دون غيره: "العلم الوحيد الذي يظهر أنه قادرا على تبيان كل هذه الحقائق، هو علم الاجتماع. (8) »

هكذا إذن، يحاول أحد رواد علم الاجتماع، إخراج علم الاجتماع مما يمكن التعبير عنه من حالة التنويم التي أصبح يتميز بها بعد حماس ولهفة النشأة مع كونت، والبحث له عن شرعية أكاديمية مؤسساتية كضمان أساسي لتكريسه الاجتماعي، في ظروف تاريخية حررتها ديناميكية التغيرات الاجتماعية بمعناها الواسع التي عرفتها أوروبا في الربع الأخير من القرن الماضي (فرنسا خاصة). إنها ظروف تاريخية حررت بدورها واقع حملته ما سمي في التاريخ الاجتماعي الأوروبي بالمسألة الاجتماعية التي ساعدت- خلال بروزها بإلحاح في بنية ووعي الواقع الأوروبي- علم الاجتماع على الاستيقاظ من سباته ويمكننا القول، إنها كانت بمثابة العامل الأساسي (طبعا هناك عوامل أخرى) الذي ارتكز عليه علم الاجتماع في بحثه عن شرعية اجتماعية ومؤسساتية أساسا.

نختم هذه النقطة بقولنا إن علم الاجتماع عرف مرحلتين في تاريخه كانت نتيجة عوامل تاريخية أساسية ( متعلقة بالتاريخ الأوروبي)، إذ أن الوعي الإبستيمي بضرورة وجود علم بالمجتمع -علم الاجتماع- حتم إيجاد حلول للأزمة الاجتماعية التي عرفتها أوروبا عموما وفرنسا خصوصا. إلا أن علم الاجتماع الناشئ عرف مرحلة عرف فيها توقف في ديناميكية بروزه، فكان لا بد من توفر عوامل تاريخية جديدة في الربع الأخير من القرن الماضي في أوروبا لينتعش من جديد، عوامل جعلت من ما عرف بالمسألة الاجتماعية السمة البارزة في الواقع الأوروبي. إن هذه المسألة الاجتماعية والوعي بها وضرورة احتواء وما انجر عنها من مؤشرات واقعية، من شأنها أن تعيد النظر في هيمنة الطبقة البورجوازية- ماديا ورمزيا- سمحت لعلم الاجتماع- رغم العقبات التي اعترضت طريقه في هذه المرحلة -خاصة الدخول الجامعي- بأن يتأسس ويحصل على شرعية اجتماعية أساسا.

كل هذا لنبين أن تاريخ علم الاجتماع هو تاريخ التصاقه واحتكاكه بالأزمات والمسائل الاجتماعية التي عملت -إلى مرحلة ليست ببعيدة - على مساعدته في أن يكون له مكانة معينة في النسق المعرفي والشرعية الاجتماعية.

لكن منذ مرحلة معينة - بداية السبعينات لهذا القرن- تصبح السمة الأساسية المميزة للخطاب حول علم الاجتماع هي وضعية وحالة الأزمة التي أصبحت تميزه، وهنا تكمن المفارقة، حيث أن الأدبيات المتعلقة بتاريخ علم الاجتماع تبين الدور الإيجابي للأزمات (الاجتماعية) في ظهور وتطور علم الاجتماع، ليقع هو ذاته في أزمة أو على الأقل ما يتردد من الخطاب حول علم الاجتماع. وسنحاول التطرق فيما يأتي إلى هذه الأزمة أول الخطاب حولها.

**2: أزمة علم الاجتماع الحديث**

تعتبر هذه النقطة مركز ثقل اهتمامنا، إذ أن كل هدف هذا الفصل هو تبيان خصائص هذه الأزمة أو الخطاب حولها، وما تطرقنا للعنصرين السابقين إلا لتبيان الخيط المنطقي، إذ لا يمكن فهم ما يجري حاليا في ميدان علم الاجتماع دون مقارنته بما جرى تاريخيا إذ بالنسبة إلى علم الاجتماع نعتقد أن العناصر التفسيرية لما هو عليه حاليا، يمكن استنباطها من المسار التاريخي الذي ميز كل سير علم الاجتماع منذ نشأته إلى غاية الستينات وبداية السبعينات وانطلاق الخطاب عن أزمة علم الاجتماع الحديث في الغرب.

إن تاريخ المجتمعات الغربية في الستينات، هو تاريخ متميز ببروز، نظريا (المستوى الفكري) وعمليا (المستوى الفعلي)، حركة واسعة لإعادة النظر – كانت في بعض الأحيان محمولة بعنف مادي – في النظام القائم للأشياء والأفكار. إذ يمكن القول إن هذه المرحلة تعرف ظهور تصور جديد للإنسان (الغربي) وبالتالي عن شبكة العلاقات الاجتماعية، «تندرج الستينات في البداية تحت شعار التأكيد (Affirmation) «إنه زمن "الإنسان البنيوي"، زمن المطالبة بالصفة العملية، بالاقتصادوية "L'économisme "الواثقة في ذاتها، حيث تفرض علينا ملاحظة المعرفة الجديدة طرد الخطابة أو السفسطة " Rhétorique"، إذ بالتفوق التقني على السياسي، يصبح للتوسع الاقتصادي وظيفة مهدأة من خلال توليه تلبية الاستهلاك. لم يكن متوقع في سنة 1968 أن تحدث القطيعة، حيث يعارض إنسان الإحصاء"L'homme statistique" المعرف المبنية على الأرقام، كما يعارض أو يواجه أيضا الإنسان المحدد بعلاقات البنية، بالتنظيم أو بالنظام، بالإنسان المطالب بالنوعية، بالشدة، بالحق في التخيل والخصوصية. » (9)

إن الإشارة إلى أحداث 1968، تجعلنا ندرك أن الأمر يتعلق بالواقع الفرنسي، وهذا صحيح، إذا أدركنا أن ما عرف بأحداث مايو 68 كان مقتصرا زمانيا ومجاليا على فرنسا، ولكن صداها ورمزيتها اجتاحت واكتسحت كل المجتمع الغربي، الذي نستطيع القول إنه كان يتسم بنفس القيم والمعايير ونفس الرغبة في "الثورة" على واقع الأشياء ونفس الآمال، التي حررها سياق مرحلة الستينات.

إن الملاحظة الأساسية التي يمكن الانطلاق منها هي حالة إعادة النظر ومعارضة ما هو موجود، والبحث عن بدائل له، باعتبار أن ما كان موجودا لم يعد قادرا على تحقيق المتطلبات والتطلعات الجديدة بل اعتبر عائقا يقتضي إزالته، إذ اندرج المجتمع في ديناميكية البحث عن حلول "للمشاكل" وللقضايا، فلم يكن ما كان مقترحا وموجودا، قادرا تاريخيا وموضوعيا على إيجادها.

إذن يمكن القول إن هذا السياق التاريخي الذي المجتمع الغربي في الستينات (والذي ما زال إلى يومنا هذا) هو سياق يمكن نعته بالأزموي، إلا أن لا تطغى على الأزمة في هذه المرحلة، الاعتبارات الاقتصادية والمادية بالمعنى الضيق للكلمة، حيث لم يكن مفهوم الأزمة الاقتصادية المستوى النظري لترجمة فعلية للواقع الاقتصادي، بصيغة أخرى، لم تكن تعرف المجتمعات الغربية الاختلافات الاقتصادية الهيكلية التي تواجهها حاليا، بل مجال الأزمة كان يحتله ما يمكن تسميته إن صحت العبارة " بالمستوى الوجودي"؛ مستوى الإنسان ذاته، مستوى إدراك

العلاقات الاجتماعية، هويته، علاقته بالموجودات الأخرى، أي هي أزمة طغت عليها الاعتبارات "الفلسفية" أكثر منها الاعتبارات المادية بمعناها الضيق، أي العمل على رفع الإنتاج، كيف التحريض على العمل، الخ.

في هذا السياق الأزموي – الوجودي للمجتمعات الغربية، خلال هذه المرحلة التاريخية (مرحلة الستينات)، يجد علم الاجتماع نفسه هو الآخر في ديناميكية لوضعية متأزمة، حيث تتعالى الخطب حول أزمته، وهنا تكمن حسب رأينا المفارقة، خاصة إذا عدنا إلى المرحلة التي ميزت سير تاريخ علم الاجتماع، حيث أقل ما يمكن أن يقال عنها إنها، منذ ولادته، مرتبطة موضوعيا بسياق الأزمة التي ميزت أوروبا –خاصة فرنسا–في القرن التاسع عشر، وسياق ما عرف بالمسألة الاجتماعية، « ليسقط علم الاجتماع هو ذاته في أزمة حسب الخطاب السائد حول هذا الموضوع رغم اعتبار البعض–خاصة في الحالة الفرنسية– أن الذي كان وراء الأحداث التي تعرفها المجتمعات الغربية والتي أظهرت بوضوح حالة الشكوك واهتزاز في القناعات، رغم ما أثارته من آمال، هم السوسيولوجيين.»(10)

يمكن أن تثير هذه الأطروحة معارضة البعض من خلال تحليل أعمق لها وذلك باختبار هذه الفرضية ميدانيا، والتي تهيكلها جملة من التساؤلات لمحاولة معرفة الفاعلين الحقيقيين لهذه الأحداث، وما نصيب السوسيولوجيين أو طلبة السوسيولوجيا في "اندلاعها" والمبررات ودوافع هؤلاء الفاعلين السوسيولوجيين؟ على اعتبار أنه لم يكن الأمر مجرد إعادة النظر في القيم والمعايير السائدة وإطلاق العنان لبعض التصورات والأفكار والقيم التي تعكس أكثر وهم "فنتازم" الشباب الغربي آنذاك في بحثه عن ملذات أكثر، دون أي حاجز إيديولوجي، قانوني أو ديني، وهذا لإيجاد الاتجاهات التفسيرية الثقيلة حول العلاقة المزعومة أم الحقيقية.

إن الدراسات الجادة هي وحدها التي تثبت أو تدحض هذه الفرضية في تفسير ما حدث في الغرب خلال مرحلة الستينات أساسا.

إن الميزة الأساسية لواقع علم الاجتماع في الغرب انطلاقا من مرحلة نهاية الستينات وأساسا السبعينات، هو انطلاق خطاب جديد يمكن اعتباره مغايرا وغير مندرج في نفس اتجاه ما كان موجود خاصة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث يتم الاستنجاد ليس فقط بعلم الاجتماع، ولكن بكل نسق العلوم الإنسانية للمساهمة نظريا–الحرب الباردة فرضت ذلك– وعمليا – وذلك بتعويض ما خلفته الحرب العالمية الثانية بتحقيق مستوى معين من الرفاهية والسعادة — ومحاولة البحث عن إمكانية تجعل العلوم الاجتماعية قادرة على المساهمة في عملية إعادة البناء، إذ نحضر إلى محاولة ما يمكن تسميته بزوال الوهم بالنسبة إلى علم الاجتماع لأنه يندرج أكثر فأكثر في ديناميكية الخطاب المتأزم، ديناميكية عرض مختلف أشكال ضعفه ومستوياته، هذه الديناميكية جعلته– عكس ما كان يتسم به الرواد في بحثهم الحثيث عن الحلول للأزمات والمسائل الاجتماعية المطروحة على بساط الواقع الاجتماعي، جاعلين من مقولة العناء من أجل إيجاد الحل والمساهمة في بلورته اجتماعيا، النبراس المتبع في مسعاهم– يكتفي عموما بعرض المشاكل ومحاولة إيجاد العناصر التفسيرية لها، المستوى المبرر لكل عمله. صحيح أن هدف العلم مهما كان هو الانطلاق من مشكل فعلي ومحاولة إيجاد التفسير الموضوعي له ومعرفة

جملة الروابط والعلاقات الكامنة وراءه، لكن –هذه فرضية نصيغها ولا نجزم بصحتها – الحماس والدافعية والمبررات، ليس بمعانيها النفسية، ولكن في مستويات حركيتها الاجتماعية لم تكن ربما في الموعد، الشيء الذي أدى إلى غياب جرأة الأباء الرواد.

نقول باختصار إن السمة الأساسية لعلم الاجتماع الحديث متمثلة في كونه أصبح محاطا بخطاب يجعل من أزمته المستوى الوحيد الذي يلقى الإجماع بين الجماعة السوسيولوجي، رغم اختلاف انتماءاتها الإيديولوجية، الجغرافية، الخ.

كيف تبرز هذه الأزمة في علم الاجتماع الغربي الحديث؟ ما هي خصائصها؟ كيف بلورها الخطاب السوسيولوجي؟ ما هي أبعادها ومستوياتها؟ هذه بصفة عامة جملة الأسئلة التي يقوم عليها تحليلنا لأزمة علم الاجتماع في الغرب.

## 3: خصائص وأبعاد أزمة علم الاجتماع في الغرب

ما يميز هذه الأزمة والخطاب المحيط بها، هو أنها تأتي في مرحلة يمكننا القول عنها إنها تميزت بكون علم الاجتماع " أنهى" اكتساب المواقع الجامعية التي طالما عمل من أجلها خاصة في مرحلة بدايته، ومن جهة أخرى، حصوله على مواقع في النسق المؤسساتي* من خلال الطلب الاجتماعي الذي أصبح موضوعا له هذا العلم، وهذا ما فتح الطريق أمام شرعية مهنة عالم الاجتماع، أي أن علم الاجتماع أصبحت له مكانة اجتماعية وشرعية مؤسساتية، بالإضافة إلى المكتسبات المنهجية والتقنية التي جعلته يأخذ مكانة ضمن الصرح المعرفي القائم.

لكن رغم كل هذه المكتسبات، إلا أن علم الاجتماع دخل في حلقة أزمة التي تتحدد بالدرجة الأولى في الضعف الإبستيمولوجي لهذا العلم، يتجلى هذا الضعف في بعض المؤشرات، مثل عدم الاتفاق حول موضوعه، بل هناك من يذهب إلى أن علم الاجتماع لم يعد له موضوع؛ عدم الاستقرار النظري، الضعف المنهجي...الخ.

لكن قبل التطرق إلى خصائص ومميزات والأشكال التي تظهر بها أزمة علم الاجتماع في الغرب أو الخطاب حول هذه الأزمة، لا بد من التوقف قليلا عند مفهوم الأزمة، الذي لم يحدد لغاية الآن و لم يعط له أي تحديد.

### أ. مفهوم الأزمة

الشيء المميز لكلمة أزمة هو أنه حتى نعتها بـ "مفهوم" يطرح بعض الصعوبات، وحتى بعض الاعتراضات، والسبب في ذلك هو وجود تحديدات متعددة بتعدد الزوايا (الفروع) التي ننظر منها إلى هذا المفهوم.

فأصل الكلمة إغريقي وهي تعني قرار « Krisis ». إن استعماله الأول في الطب، حافظ عل هذا المعنى ؛ « فالأزمة هي المرحلة الحاسمة، المنعرج، في تشخيص الداء. »[11] أما علم الاقتصاد فيحددها على أنها « تغيير عنيف للتوازن »[12] أما علم السياسية فيستعمل عبارة « أزمة حكومية؛ استقالة حكومة، أزمة نظام، تهديد المؤسسات.»[13] أي أزمة النظام السياسي القائم.

أما علم الاجتماع فيرى في الأزمة « حالة نزاع ذو شدة قوية، إعادة النظر في القيم، إعادة النظر في العلاقات بين الأجيال والمجموعات الاجتماعية. »[14]

نحاول التدقيق أكثر في هذه الكلمة مع إدغار موران من خلال هذا المقطع من المقال المذكور سابقا حيث يرى أن « مصطلح الأزمة، انتشر في القرن 20 في كل آفاق الوعي الحديث. إذ ليس هناك ميدان أو مجال من مجالات الحياة لم تمسه فكرة الأزمة ؛ الرأسمالية، المجتمع، الزوجين، العائلة، القيم، الشباب، العلم، القانون، الحضارة الإنسانية...لكن هذا المفهوم عندما تعمم، كأنه أفرغ من محتواه الأصلي، فكانت "كريزيس" « Krisis »تعني قرار : إنها المرحلة الحاسمة في تطور مسعى غير أكيد « Incertain »، يسمح بالتشخيص —اليوم الأزمة تعني التردد- إنها المرحلة التي يظهر فيها في نفس الوقت الاضطراب والشكوك. »[15]

إن الشيء المميز للأزمة حسب إدغار موران هو تحريرها وإفساح الطريق أمام ديناميكية التردد، الشك، الاضطراب، عدم أخذ القرار، كما يضيف أن «...الأزمة تأتي بعدم تحديد نسبي لحتمية مضمونة ظاهريا، وفي هذا الاتجاه تضعف إمكانية التوقع. »[16]

إن هذه الفكرة الأخيرة لها وزنها -حسب رأينا- في علم الاجتماع، إذ أن العودة إلى التاريخ تبين لنا مدى الارتباط العضوي بين فكرتي الحتمية والتوقع. ألم يكن هم الرواد المؤسسين هو معرفة القوانين الأساسية التي تحكم سير الظواهر الاجتماعية، وبالتالي توقع حدوثها أم لا، من جهة، ومعرفة القوانين التي تخضع لها الظواهر من جهة أخرى، حيث اعتبرت كمستوى أساسي لمعرفة أو المساهمة في إيجاد الحلول لما كان يطرح على الساحة الاجتماعية. فإيجاد الحلول أو المساهمة في بروزها كانت دافعا قويا في نشأة وسيرورة علم الاجتماع أي كانت هناك علاقة جدلية بين القوانين التي تخضع لها الظاهرة (الاجتماعية) وضرورة توقع حلول "للمشكلات" (الاجتماعية).

يمكن أن تدرك الأزمة أيضا من خلال مؤشر الحلول التي يجب تقديمها في حالة وجود مشكل حيث يمكن تحديده على أنه التباعد والتناقض بين ما هو موجود "فعليا" وما يجب أن يكون "مثاليا": «بصفة أوسع، يمكن إدراك الاضطراب "الأزمة" على أنه حوصلة للأعباء الزائدة " Surcharge"حيث يكون فيها النظام مواجها لمشكل يَسْتَعْصِي عليه حله حسب قواعد ومعايير سيره ووجوده العاديين. وهكذا، تظهر الأزمة على أنها غياب للحل. » [17]

هذه بصفة عامة التحديدات التي أخذناها لحصر مفهوم الأزمة*.

**ب. خصائص أزمة علم الاجتماع الغربي الحديث (أو كيف يظهر الخطاب حولها؟)**

لقد أصبح الخطاب حول علم الاجتماع من السمات البارزة لكل محاولة تفكير حول خصائص ومميزات علم الاجتماع الحديث منذ بداية السبعينات. هذا الخطاب حول أزمة علم الاجتماع يأخذ مستويات واتجاهات معينة تبلورها جملة من الاستفهامات التي تتبع بمحاولات إجابات تتعدد ظاهريا بتعدد المتطرق إلى هذه أزمة.

لماذا نقول ظاهريا ؟ ذلك أنه في الواقع كل التساؤلات والإجابة عنها تدور حول "الاحتكاكات الأزموية" وتدور حول محور واحد يطغى عليه ويؤطره البعد الإبستيمولوجي الخاص بعلم الاجتماع، معنى ذلك أن جل التساؤلات والإجابات تتعدى مجرد الاعتبارات التقنية، بل تحاول التوغل والانغراس في المبادئ (الإبستيمولوجية) التأسيسية لعلم الاجتماع، وهذا واقع جديد نسبيا بالمقارنة بما عرفه تاريخ سيرورة علم الاجتماع،حيث يمكننا القول إن الأزمات الاجتماعية التي احتك بها علم الاجتماع في تاريخ مسيرته لم تؤد به إلى النكوص شبه الجذري على أعقاب المبادئ التأسيسية التي قام عليها مع الرواد الأوائل. فعلى سبيل المثال نجد أن دوركايم لم يعد النظر جذريا فيما جاء به أوغست كونت، بل كل ما في الأمر هو تدقيق أكثر من خلال محاولة بلورة، أكثر وضوحا وأكثر تحديدا، المبادئ التي أقرها كونت، وإعطاء (من طرف دوركايم) مستوى تأسيسي أكثر، يعتمد على مبادئ (ابستيمولوجية) تعطيه أكثر شرعية : من الناحية المعرفية، من جهة، ومن الناحية الاجتماعية من جهة أخرى.

لكن أزمة المجتمع الغربي الحديث، يكون لها تأثير في الأسس الإبستيمولوجية التي انطلق منها علم الاجتماع، حيث اتجهت كل الجهود التي حاولت إيجاد تفسيرات لأزمة علم الاجتماع (أو الخطاب حولها) نحو المستويات التي تعود إلى هوية علم الاجتماع، أي أن منحى التفسير والفهم والاستدلال تهيكل حول طابع هوية علم الاجتماع، معنى ذلك أن عدم إمكانية علم الاجتماع (الحديث) إيجاد حلول للأزمة الاجتماعية الحالية في أوروبا يؤدي إلى إعادة النظر في الأسس الابستيمولوجية والمنهجية التي يقوم عليها هذا العلم، أي أن النقص والعيب هما فيه، قبل أن تكون في مستويات السياق الاجتماعي الأخرى الأثر المباشر في أزمته هذه.

هذا ما يدفعنا إلى محاولة معرفة مميزات وعناصر ومستويات هذه الأزمة التي تتعالى بها أصوات علماء الاجتماع منذ سبعينات هذا القرن.

**ج. أبعاد أزمة علم الاجتماع الحديث ( أو كيف يظهر الخطاب حولها؟)**

نذكر مرة أخرى أن تاريخ علم الاجتماع منذ نشأته هو تاريخ الاحتكاك بالأزمات الاجتماعية التي عرفتها أوروبا : « إن علم الاجتماع هو علم يقوم بقفزات، أو على الأقل يتحرك مع كل أزمة اجتماعية مهما كان نطاقها. »[18] فالأزمة الاجتماعية التي عرفتها أوروبا في نهاية الستينات، حررت بدورها ديناميكية واقع أزمة

علم الاجتماع الحديث : « الأزمة الجامعية وأوسع من ذلك الأزمة الاجتماعية، التي تمس منذ سنوات بلـــدان أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية، هي مرتبطة بحالة إعادة النظر في علم الاجتماع.»[19]

إن ما هو ملاحظ عند محاولة رصد الأسباب الكامنة وراء أزمة علم الاجتماع، هو بروز مستويين من التفســـير يطغى فيهما الواحد على الآخر.

فالاتجاه الأول، يرجع أسباب أزمة علم الاجتماع إلى أزمة المجتمع الغربي ذاته، هذا الاتجاه، هو ما يمكن تسميته بالاتجاه اليساري، الذي ينطلق من ملاحظة مفادها أن المجتمع الغربي القائـــم على علاقات الإنتاج الرأسماليـــة القائمة على عملية الاستغلال، يؤدي لا محالة إلى حالة أزمة اجتماعية، نظرا إلى التناقضات الوراثية التي تحمـــل النموذج الرأسمالي. وعندما كان علم الاجتماع، حسب هذا الاتجاه، هو علم أو بالأحرى إيديولوجية اعتمدت عليها الرأسمالية لإخفاء التناقضات القائمة عليها وحالة الاستغلال المميزة لهذه الرأسماليـــة، أي هنـــاك تـــرابط عضوي بين الرأسمالية وعلم الاجتماع، فإن الأزمة الاجتماعية للرأسمالية تنعكس مباشرة على علم الاجتمـــاع. لأن هذا الأخير لا يستطيع أن يدرك المنطق الحقيقي للأشياء بابتعاده عن تشخيص وفهم الواقع الحقيقـــي، أي واقع التناقض والاستغلال الذي تعمل الرأسمالية على إخفائه معتمدة في ذلك على علم الاجتماع (طبعا وعلوم أخرى) : « فعلم الاجتماع البورجوازي لا يملك آفاقا للتطور المثمر، والقضية بالطبع ليست قضـــية الصـــفات الشخصية والنوعية للعلماء، فالمقدمات والمنطلقات المثالية والميتافيزيقية التي ينطلق منـــها علمـــاء الاجتمـــاع البورجوازيون والمصلحة الطبقية للبورجوازية، تقف كعائق أمام خلق علم الاجتماع.»[20] أي كل هذا يعتـــبر من « ... الأسباب المؤدية إلى أزمة الفكر الاجتماعي البورجوازي.»[21]

أما المستوى الآخر من التفسير، والذي يتناسب أكثر مع أهداف دراستنا، فيتعلق بما سمـــي بالنقـــائص أو العيوب الإبستيمولوجية لعلم الاجتماع، هذا المستوى يركز أكثر على العوامل التي يمكن تســـميتها بالعوامـــل الداخلية لعلم الاجتماع، أي المتعلقة مباشرة بعلم الاجتماع، بصيغة أخرى يمكن القول عنها إنها عوامل محددة في نهاية المطاف للخطاب المتعلق بأزمة علم الاجتماع.

ننطلق في هذا المستوى من التحليل من اعتبار أن هذه الأزمة هي أزمة كيان، إن صح هذا التعبير، إذ المحدد الأساسي لكل علم مهما كان مجال اختصاصه هو أن يكون له كينونة من الناحية الإبستيمولوجية، قبل حـــتى الاعتراف والشرعية الاجتماعيين، هذه الكينونة تحددها الإرادة في إثبات هذه العلوم ذاتها- في حالتنـــا علـــم الاجتماع.

أزمة الكيان هذه، جعلت علم الاجتماع الحديث يبحث عن ذاته ويعيد النظر في الأسس (الإبستيمولوجية) التي قام وارتكز عليها منذ نشأته: « التكاثر غير المحدود للمؤلفات التي تقترح إعطاء تحديدات جديـــدة لعلـــم الاجتماع تدل على ذلك، بالفعل تسير الأمور وكأن علم الاجتماع انطلاقا من عدم رغبته فيما هو موجـــود، يحس بالحاجة إلى إعادة التفكير بطريقته الخاصة في مكانة وملامح ممارسته النظرية الخاصة به. »[22]

عموما يمكن تحديد ثلاثة ملامح أساسية محورية يظهرها هذا المستوى من التفسير، الذي نذكر أنه يرجع أزمة علم الاجتماع الحديث إلى الضعف وعدم الثبات الإبستيمولوجي لهذا الفرع، وهي الملامح التي تتجلى بها أزمة علم الاجتماع.

المجال الأول، متعلق بالعنصر المحوري المفضل « par excellence » لهوية أي علم، ألا وهو موضوعه، إذ يبدأ كل علم، بتحديد موضوعه، حتى تكون مكانته المعرفية مقبولة.

أما المستوى الثاني، الذي يعبر عن أزمة علم الاجتماع، فهو متعلق بالضعف المنهجي لهذا النوع.

في حين يكون المؤشر الثالث لهذه الأزمة متعلق بالارتياب وعدم الثبات النظري المميزين لعلم الاجتماع الحديث.

ونحاول فيما يأتي التطرق إلى كل عنصر من هذه العناصر التي برز بها خطاب الأزمة.

### ج,1- الأزمة بالموضوع

لا مراء، إذا قلنا، إن علم الاجتماع يتميز عن غيره من العلوم الاجتماعية بأنه المجال المعرفي الذي يصعب فيه تحديد موضوعه بدقة : « يتفق كل علماء الاجتماع حول نقطة واحدة: صعوبة تحديد موضوع علم الاجتماع. » [23] معنى هذا أن « كل علماء الاجتماع أو تقريبا بحثوا عن تحديد موضوع علم الاجتماع، هذا يعني، بصيغة أخرى، أنه لا أحد استطاع فعلا أن يصل إلى ذلك. » [24]

هكذا فالميزة الأساسية لأول مستوى تفسيري لأزمة علم الاجتماع، هي البحث الدائم لعلم الاجتماع عن موضوعه بسبب عدم وجود تعريف مانع وشامل يلقى قبول المجموعة (أو العشيرة) السوسيولوجية، ولهذا نجد عدد التعاريف المقدمة لعلم الاجتماع تكاد تتطابق وتتساوى مع عدد علماء علم الاجتماع. هذا التعدد المفرط لمواضيع علم الاجتماع، بما أن لا أحد فيها يلقى الإجماع والقبول، يمكن أن يدفع بنا إلى القول إن علم الاجتماع في نهاية المطاف ليس له موضوع أي أنه ضيع وفقد موضوعه، ومن هنا دخوله في الأزمة – (هذا لا نجزم به، بل نطرحه كمجرد فرضية قابلة للنقاش).

النتائج المترتبة عن هذا المستوى الأول من التفسير هي عديدة وتزيد وتعمق من حدة النقاش حول أزمة علم الاجتماع، وبالتالي تزيد في عدم شفافية الرؤية التي تسمح بضبط الأشياء على مستوى موضوع علم الاجتماع، إذ بالإضافة إلى عدم اتفاق علماء علم الاجتماع حول موضوع علمهم، فهم غير متفقون أيضا حول التاريخ الفعلي لنشأة علم الاجتماع، فهناك من يراه مرتبط بمحاولة إعادة الهيكلة الاجتماعية التي أرادتها البورجوازية المنتصرة في أوروبا، وهناك من يرى أن هذا الطرح هو غير صحيح في أساسه لأنه لا يمت بصلة إلى الخصائص المعرفية العلمية، بل هو مجرد تظليل Diversion إيديولوجي، في حين أن الانطلاق الفعلي لعلم الاجتماع كان مع المحاولة الجادة التي أرادت فهم الواقع الاجتماعي الذي هو واقع صراعي تناقضي من خلال

استنباط القوانين التي تحكم هذا الواقع، والذي يعمل علم الاجتماع الذي أتت به البورجوازية المنتصرة سياسيا واقتصاديا وإيديولوجيا على إخفائها، أي باختصار اعتبار النشأة الفعلية لعلم الاجتماع مع المادية التاريخية.

النتيجة المترتبة عن هذا، والتي تزيد في تعتيم الرؤية، هي عدم الاتفاق حول بنية علم الاجتماع، أي عدم الاتفاق حول الرواد والآباء المؤسسين لهذا العلم. وكل واحد عالم اجتماع له مبرراته ونظام استدلاله على ذلك. فعلى سبيل المثال وحتى نوضح الرؤية نقول إن علم الاقتصاد لم يعرف حالة التذبذب والغموض والارتياب وعدم الاستقرار التي عرفها وما زال يعرفها علم الاجتماع، وذلك للاتفاق الذي حدث حول موضوعه منذ بروز هذا العلم مع المدرسة الكلاسيكية، وحتى ماركس ذاته لم يعد النظر في موضوع علم الاقتصاد الذي هو دراسة الإنتاج، التوزيع الاستهلاك: « إن موضوع علم الاقتصاد، يمكن تحديده بدون صعوبات تذكر، أي يتحدد انطلاقا من عدد صغير من المتغيرات، والتي بقيت نواتها مستقرة منذ أعمال الآباء والمؤسسين، سواء تعلق الأمر بريكاردو، ألفرد مارشال، ولراس وحتى ماركس نفسه، إلى يومنا هذا. »[25]

نفس الأمر يمكن أن يقال مثلا عن علم السياسة الذي لم يعرف موضوعه نقاشات حادة حوله، بل حافظ على نواته الصلبة منذ ماكيافل والذي يعتبره كعلم الذي يدرس علاقات العنف الشرعي وكيف يتم التحكم فيها.

قد يعترض علينا أحد خاصة بالنسبة إلى علم الاقتصاد بالقول هو أيضا في حالة أزمة، وذلك انطلاقا من تصريحات علماء الاقتصاد، هذا صحيح ولكن ما يلاحظ هو أن أزمة علم الاقتصاد ليست مرتبطة بالدرجة الأولى بإعادة النظر في مستوى موضوعه، بل الأمر متعلق بعدم قدرة هذا العلم على إيجاد الحلول للأزمات الاقتصادية الدورية والتي أصبحت مزمنة.

إذا أزمة علم الاقتصاد محددة بالدرجة الأولى بعدم قدرة هذا العلم على إيجاد الحلول لما يطرح من أزمات اقتصادية، ليست لها تأثيرا مباشرا في موضوع هذا العلم، أي أن الأزمة التي تمس علم الاقتصاد ليست في نفس مستوى لو قارناها بأزمة علم الاجتماع، أي أن المنطق والخطاب الدائرين حول أزمة هذين العلمين، ليسا من نفس المستوى، ولا يرجعان في جوهرهما إلى نفس الأسباب.

هذا بصفة عامة ما يمكن قوله عن هذا المستوى الأول.

### ج,2-. الأزمة بالمنهج

وهو المستوى الثاني الذي تتجلى به أزمة علم الاجتماع من خلال الخطب المبلورة حولها.

إن الشيء المميز لهذا المستوى، هو أنه ( أي الخطاب حول المنهج وتطبيقه في علم الاجتماع قصد الحصول على نتائج مقبولة علميا) رافق علم الاجتماع منذ نشأته، إذ كل هم علم الاجتماع منذ نشأته يمكن أن يختصر في معرفة الطريقة التي ستسمح بالوصول إلى نتائج"موضوعية"، لذا وقع الاختيار في الوقت الأول على طرق ومناهج العلوم الطبيعية التي أثبتت جدارتها الإبستيمولوجية. صحيح أن علم الاجتماع في سيرورته التاريخية

استطاع أن يضبط مناهج سمحت في مراحل معينة بالحصول على نتائج عكست الواقع الاجتماعي، لكن بمجرد دخول علم الاجتماع في ديناميكية الأزمة ينعكس ذلك على مناهجه، حيث تبلور هذا في جملة من التساؤلات محورها الأساسي هو معرفة أحسن وأجدر طريقة للوصول إلى تفسير وفهم الواقع، ومعرفة العلاقات الموضوعية الكامنة وراءه؛ هذا ما يجعلنا نقول إن الأزمة التي يمر بها علم الاجتماع الآن « ...نشأت في الأصل من الرغبة الجامحة في استخدام مناهج وطرق وأساليب العلوم الطبيعية وتطبيقها بحذافيرها في دراسة الظواهر الإنسانية والاجتماعية على أمل أن يساعد ذلك على الوصول إلى نفس الدرجة من الدقة التي بلغتها العلوم الطبيعية والبيولوجية.»[26] فهل حل علم الاجتماع مشكل المناهج بتطبيقه واستعارته للمنهج التجريبي؟

لا نعتقد ذلك، والدليل هو أن مشكل المناهج بقي مطروحا، حتى وإن حصل علم الاجتماع في مراحل معينة على نتائج معرفية هامة، ونعتقد أن هذا مرتبط منطقيا بالمستوى الأول، أي بموضوع علم الاجتماع، فإذا كان عدم الاستقرار يميز موضوع علم الاجتماع فنعتقد منطقيا بأن ذلك ينعكس على مستوى المنهج. كيف يتبلور إذن الخطاب حول الأزمة بالمنهج؟ يتجلى ذلك من خلال السجال الدائر بين المدافعين عن المناهج الكمية، من جهة، والمدافعين عن ما يسمى بالمناهج الكيفية، من جهة أخرى. حيث يرى الاتجاه الأول أن أفضل طريقة لفهم الواقع فهما يفصل بين الاعتبارات الذاتية التي قد تعوق الفهم الموضوعي للواقع الاجتماعي، هو استعمال القياس واللجوء إلى الرياضيات كضمانات لأكثر علمية، في حين يعترض الاتجاه الثاني على هذا الطرح ويرفض فكرة اعتبار الأفراد كوحدات إحصائية يمكن استبدالها كيفما أردنا (Interchangeables)، بل ترى أن الواقع الاجتماعي هو واقع معقد لا يمكن فهمه إلا إذا اعتبرنا المستويات القيمية والرمزية التي تؤسسه : « يعترف بعض الباحثين أكثر فأكثر بأهمية الأبعاد الرمزية والقيمية في الحياة الاجتماعية؛ رغم تظاهرهم بإنكار أهمية هذه العوامل بتركيزهم أكثر على المصالح، السلطة والنزاع. »[27]

هذا السجال حول أي المناهج التي يجب أن تستعمل من أجل أحسن تفسير وفهم الوقع الاجتماعي، يقود إلى نقاش آخر مرتبط به وينجر عنه منطقيا، متمثل في معرفة الهدف من استعمال المناهج في علم الاجتماع،« والذي يختصر عموما في البعدين التفسيري والوصفي»[28]، إذ العودة إلى تاريخ علم الاجتماع يبين أن انطلاقته الفعلية كانت عندما تم الوعي بأن الواقع الاجتماعي يخضع مثل الواقع الطبيعي لقوانين « وهكذا نقول إن علم الاجتماع لم ير النور قبل اكتساب الشعور بأن المجتمعات، مثل بقية العالم، هي خاضعة لقوانين، مشتقة بالضرورة من طبيعتها وتعبر عنها »[29]، نريد أن نقول،انطلاقا من هذا، إن هدف علم الاجتماع هو البحث عن تفسير للواقع الاجتماعي، واستنباط قوانين أو ترجمة العلاقات الاجتماعية إلى علاقات إحصائية ثابتة. أي أن اتجاه التفكير يهدف إلى اكتشاف قوانين. ولكن هناك من يعترض على هذا التصور باعتبار أن الواقع الاجتماعي لا يمكن اختزاله في علاقات كمية. إذ رغم ما تتسم به القوانين الإحصائية من دقة، فهي غير كافية في حد ذاتها لفهم الحياة الاجتماعية، لذا يجب محاولة وصف هذه الحياة الاجتماعية وبهذا وجدت الطرق المونوغرافية والسوسيوغرافية. في هذا المستوى يمكن القول إن هذا التصنيف إلى مناهج إحصائية تبحث عن

قوانين وإلى مناهج وصفية، هو مرتبط بمستويين، يتعلق الأول بما يمكن تسميته مع ريمون بودون بالطابع polymorphisme المرتفع:« حسب الحالات، يأخذ عمل عالم الاجتماع إما شكل المحاولة الهائلة، إما شكل الاستقصاء الذي يبقى وصفي، الذي يسعى فيه إلى إقصاء الجوانب الذاتية بلجوئه إلى إجراءات منمطة في جمع المعلومات، أو إلى نظرية تحليلية قادرة مبدئيا على أن تؤدي إلى التحقق، أو إلى نظرية تخمينية يمكن أن تقترح تأويلات أو توجيهات هامة، لكنها لا تؤدي إلى بحوث دقيقة. »[30] أما المستوى الثاني، فيعود إلى العوامل المؤسساتية المؤثرة في ديناميكية وواقع البحث السوسيولوجي: « في بعض الأحيان، المواضيع والمشاكل التي يعالجها عالم الاجتماع، تجعله في وضعية أقل ملائمة من تلك التي يوجد فيها الاقتصادي، مثلا...الاقتصادي يجد تحت تصرفه مراصد وطنية تمنحه معلومات منتظمة حول المتغيرات التي يدخلها في نماذجه، في حين ناذرا ما يجد عالم الاجتماع نفسه في وضعية تجريبية ملائمة.»[31] وهذا نظرا إلى تدخل اعتبارات ليست بالضرورة معرفية محضة : « يوجد علم الاجتماع في حالة أزمة، لأن الجدل الذي يصب في هذه الظروف، يميل إلى تبيان البعض من العلاقات " المخفية" الموجودة بين التقليد الخاص بالبحث السوسيولوجي والأطروحات النمطية أو النماذج (Paradigmes) التحليلية من جهة وبين مختلف المواضيع المسيطرة في البحث من جهة أخرى، أي مختلف الآفاق المتعلقة بطبيعة الأنظمة الاجتماعية ومختلف الاختيارات الإيديولوجية والسياسية واختيار المواضيع والملامح الخاصة بالبحث. »[32]

هذا بصفة مختصرة جدا ما يمكن قوله عن مظهر ومؤشر الأزمة في جانبه المنهجي، والذي، بالإضافة إلى المؤشر الأول –الموضوع –، له تأثير في بروز المؤشر الثالث لأزمة علم الاجتماع والمتعلق بالمستوى النظري.

### ج,3. الأزمة بالنظرية

لا يمكن الحديث عن موضوع ومنهج علم الاجتماع، دون التطرق إلى النظرية في علم الاجتماع. لما للنظرية من ارتباط وثيق بهذين المستويين.

يمكننا القول إن أزمة علم الاجتماع يعكسها أيضا التذبذب المتعلق بالنظريات في هذا العلم. هنا يطرح سؤال شرعي مفاده: هل تعدد النظريات في علم ما مؤشر على أزمة هذا العلم؟ لا نعتقد ذلك، لأن تعدد النظريات دليل على تعدد التناولات والمقاربات لموضوع ما، لواقع ما.

فالسؤال الذي يطرح إذن هو لماذا تشكل النظرية في علم الاجتماع واحدا من المؤشرات الدالة على الضعف الإبستيمولوجي المحرر لأزمة علم الاجتماع الحديث؟

إن الإجابة والفهم الصحيحين لهذا المستوى، والذي يمكن اعتباره أكثر تعقيدا من المستويين السابقين، تكون، حسب رأينا، بالعودة إلى تحديد محتوى النظرية التي يمكن اعتبارها أنها إعادة إنتاج على مستوى أكثر تجريد لواقع معطى، بصيغة أخرى، يعتبر المفهوم العنصر الأساسي الذي ترتكز عليه النظرية ومحورها الأساسي،

هذا المفهوم الذي يعتبر خطاب من نوع معين حول واقع معطى، أي أن النظرية هي خطاب من نوع معين، ينطلق من الواقع المعطى ليتعداه إلى واقع أكثر تجريد، وبالتالي أكثر محاولة وقرب من الفهم الحقيقي لهذا الواقع*.

بالإضافة إلى تحديد النظرية، لا بد من معرفة دورها الذي يمكن اختصاره في أنه المحك الأساسي الذي تختبر على أساسه الفرضيات التي بلورتها الملاحظات العينية للواقع الاجتماعي.

انطلاقا من كل هذا، يمكن القول إن النظرية تشكل مؤشرا ثقيلا في واقع (وخطاب) أزمة علم الاجتماع، عندما لا تعكس واقعيا المعطى الاجتماعي، أي هناك تباعد بين المعطى الملاحظ والوسيلة-المفهوم- التي تحاول فهمه وترجمته فعليا، يصبح للنظرية هنا دورا معاكسا لذلك الذي وجدت من أجله، من خلال تشويهها للواقع وابتعاده عنه.

هل السبب في ذلك كما يرى ريمون بودون « متمثل في التوجه السوسيوغرافي لعدد كبير من البحوث السسيولوجية؟ »[33] لكن هل التوجه غير السوسيوغرافي،أي التوجه الذي يبحث بالدرجة الأولى عن تفسير الواقع بالرجوع إلى المستويات الرياضية الإحصائية، كفيل وحده بأن يضمن صرامة ودقة النظرية؟ أسئلة تبقى مجرد افتراضات تتطلب التحقق منها كي نستطيع إصدار أي رأي في الموضوع.

وحتى نقرب الرؤية في هذا المستوى (النظرية)، نصيغ هذا المثال عن أزمة علم الاجتماع من خلال ضعف النظرية في بلورة الواقع فعليا، حيث يرى Eisenstadt عند تطرقه إلى النموذج البنيوي الوظيفي أن: « هذا النموذج يطرح أولا فرضية وجود إجماع اجتماعي أساسي حول قيم وأهداف مجتمعية أساسية، وأنه يشير إلى ميكانيزمات المراقبة أو الضبط الاجتماعي، التي تفرض الحدود التي لا بد ألا تتجاوز، مثلما يقلل ضمنيا من أهمية السلطة والقهر الذين يعتبران وسيلتين للاندماج الاجتماعي، فقد اعتبر على أنه غير قادر، أولا، على تفسير التغيرات الواقعية للمركبات المؤسساتية والسلوك الاجتماعي. ثانيا، الإدعاء أنه بسبب العيوب الإيديولوجية والتحليلية، فإنه من الصعب استخراج من البديهية الأساسية لهذا النموذج نظريات أكثر واقعية وفرضيات واقعية يمكن التحقق منها. ثالثا، تدعيم الفكرة التي ترى أن التوجهات التحليلية والعيوب الإيديولوجية لهذا النموذج أثرت هي الأخرى بصفة حاسمة في اختيار مواضيع البحث:المشاكل المتعلقة بالعلاقات، بالسلطة وبصراع الطبقات أهملت بصفة خاصة، مثل المطالب الضمنية "للمضطهدين" أو القدرات الإبداعية المستقلة للأفراد. »[34]

إن الملاحظة العامة التي يمكن استخلاصها عند قراءة هذا المقطع السابق هو أنه رغم أهمية المستويات الإبستمولوجية، التي تظهر من خلال هذا النص، فهي ليست معطاة وحدها وبصفة معزولة، بل هناك عناصر أخرى مرتبطة بخصائص الواقع الاجتماعي الذي يمثل المادة التي ينطلق منها علم الاجتماع.

هذه هي بصفة عامة أهم العناصر التي شكلت محور تحليلنا لأزمة علم الاجتماع في الغرب ونحن شاعرين بأننا لم نلم بكل جوانبها، ولذلك باختيارنا عناصر دون أخرى، وهذا ليس على أساس إقصاء عمـــدي مـــن طرفنا، بل الاختيار هذا كان محددا ومشروطا بأهداف دراستنا.

وإن ركزنا على المستويات الإبستيمولوجية خاصة في آخر نقطة –أزمة علم الاجتماع الحديث– هذا لا يعـــني أنه لا توجد مداخل وتناولات أخرى للأسباب الكامنة وراء أزمة علم الاجتماع، والتي قد تتعدد هي الأخرى بتعدد المتطرقين والمحللين لهذه الأزمة*.

---

([1])L. Boukraa, «Qu'est ce que la sociologie ? », *Sciences sociales panorama*, n° 3, avril 1980, MESRS (ONRS), Algérie, p. 77.

([2])*Ibid.* , pp. 77-78.

* الرأسمالية البورجوازية من عندنا

([3]) P. Ansart, *Sociologie contemporaine*, Ed. Le Seuil, Paris, 1990, p. 18.

([4])*Ibid.* , p. 18.

* الرأسمالي البورجوازي (من عندنا)

([5]) *Ibid.* , p. 19.

* هنا لا بد أن يأخذ بنوع من التحفظ لأن على مستوى الأكاديمي كان علم الاجتماع يبحث عن الاعتراف والتتويج.

([6])E. Durkheim, *De la division du travail social*, Ed. P. U. F., 1978, p. XXXV.

([7])E. Durkheim, «Rôle des universités dans l'éducation sociale du pays », *Revue française de sociologie*, n° 2, avril-juin 1976, p. 182.

([8])*Ibid.* , p. 183.

([9])G. Balandier, «Les années 1966-1986 », *Magazine Littéraire*, n° 239-240, mars 1987, p. 25.

([10]) Cf. P. Bourdieu, *Questions de sociologie*, Ed. de Minuit, Paris, 1984, p. 20. ; D. Cohn- Bendit, «Pour quoi des sociologues ? », *Esprit*, n° 5, mai 1968.

* وجوده في مراكز البحوث المختصة

([11])E. Morin, «Pour une théorie de la crise», *Sociologie*, Ed. Fayard, Paris, 1984, p. 140.

([12])M. Grawitz, *Lexique des sciences sociales*, quatrième édition. Ed. Dalloz, Paris, 1988, p. 92.

([13]) *Ibid.* , p. 92.

([14])*Ibid.* , p. 92.

([15])E. Morin, *op. cit.* , p. 41.

([16])*Ibid.* , p. 140.

([17])*Ibid.* , p. 143.

[*] تعريفنا للأزمة مختصر جدا و لم نتطرق إلى المصطلح بصفة مستفيضة، إذ أخذنا التحديد الذي يتوافق مع أهداف دراستنا.

([18])G. Gurvitch cité par R. Boudon, *La crise de la sociologie*, Ed. Dalloz, Paris, 1971, Avant-propos.

([19])*Ibid.* , Avant-propos.

([20]) س. ي. بوبوف، *نقد علم الاجتماع البورجوازي المعاصر*، ترجمة نزار عيون السود، الطبعة الثانية، دار دمشق للطباعة والنشر، 1984، ص. 158.

([21]) *نفس المرجع السابق*، ص. 158.

([22])L. Boukraa, *op. cit.* , p. 74.

([23])*Ibid.* , p. 74.

([24])R. Boudon, *op. cit.* , p. 11.

([25])*Ibid.* , p. 11.

([26]) جابر الحديثي، « أزمة العلوم الإنسانية »، *الفكر العربي*، العدد 37-38، 1985، ص. 125.

([27])S. N. Eisenstadt, «Quelques réflexions sur la crise de la sociologie », *Cahiers internationaux de sociologie*, vol. LVII, 1974, p. 228.

([28])R. Boudon, *op. cit.* , p. 12.

([29])E. Durkheim, *La science sociale et l'action*, op. cit., p. 138.

([30])R. Boudon, *op. cit.* , p. 12.

([31])*Ibid*,. p. 17.

([32])S.N.Eisenstadt, *op. cit.* , p. 240.

[*] النظرية: ترجمة على مستوى تجريدي للواقع المعطى، تحملها مفاهيم يكون محتواها أقرب من الواقع.

([33])R. Boudon, *op. cit.* , p. 16.

([34])S.N.Eisenstadt, *op. cit.* , p. 226.

[*] نشير أننا لم نتحصل على وثائق تبين لنا ما هي عليه الحالة اليوم فيما يخص أزمة علم الاجتماع، نظرا إلى افتقار المكتبة الجزائرية المراجع في هذا الموضوع، ربما الأمر لا يعنينا، لأنه لدينا أزمات من نوع آخر، تدرك على أنها أهم من أزمة علم الاجتماع.